

TD**الأمم المتحدة**Distr.
GENERALTD/B/CN.4/31
10 May 1994
ARABIC
Original: ENGLISH**مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية****مجلس التجارة والتنمية**

اللجنة الدائمة المعنية بتطوير قطاعات

الخدمات: تعزيز قطاعات الخدمات

القادرة على المنافسة لدى البلدان

النامية: التأمين

الدورة الثانية

جنيف، ٤ تموز/يوليه ١٩٩٤

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

استعراض التقدم المحرز في برنامج العمل**استعراض أنشطة الأمانة المتعلقة ببرنامج العمل****تقرير من إعداد أمانة الأونكتاد****المحتويات**

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
٢	٥ - ١١	مقدمة
٤	٦ - ١	الأول - تعزيز الشفافية
٦	٧ - ٤٩	الثاني - تعزيز قطاعات التأمين القادرة على المنافسة
١٦	٥٠ - ٦١	الثالث - تعزيز التعاون التقني وتنمية الموارد البشرية

مقدمة

١' قرر الأونكتاد الثامن المعقود في كرتاخينا في شباط/فبراير ١٩٩٢ إعادة توجيه عمل الأونكتاد على النحو المبين في التزام كرتاخينا (TD/364); فلقت أعمال اللجان الأساسية القائمة في مجلس التجارة والتنمية وأدمع العمل في مجال التأمين في عمل اللجنة الدائمة المنشأة حديثاً والمعنية بتطوير قطاعات الخدمات.

٢' وتنفيذاً لمقررات الأونكتاد الثامن اعتمد مجلس التجارة والتنمية في الجزء الثاني من دورته الثامنة والثلاثين اختصاصات اللجنة الدائمة (مقرر المجلس ٣٩٨(٤-٣٨)). وتنطبق الفقرة ٤ من هذه الاختصاصات على التأمين حيث طلبت إلى اللجنة "تحليل احتمالات تنمية وتعزيز قطاع التأمين ودعم تجارة البلدان النامية في هذا القطاع". وتبين الفقرة ٨ من هذه الاختصاصات أن اللجنة الدائمة تعقد دورات مستقلة بشأن الخدمات عموماً وبشأن النقل البحري والتأمين على التوالي.

٣' ويحدد برنامج عمل اللجنة الدائمة في ميدان التأمين، المقرر في دورتها الأولى بشأن التأمين المعقدة في جنيف في الفترة من ١ إلى ٥ شباط/فبراير ١٩٩٣ المبادئ التوجيهية التالية للسياسة العامة:

- إعمال شراكة جديدة من أجل التنمية على النحو المبين في التزام كرتاخينا:

- تعزيز الشفافية:

- تعزيز قطاعات التأمين القادرة على المنافسة:

- دعم التعاون التقني وتنمية الموارد البشرية.

٤' وأعدت الأمانة ثلاثة دراسات وقدمتها إلى الدورة الأولى بشأن التأمين، ألا وهي: "التأمين الزراعي في البلدان النامية" (UNCTAD/SDD/INS/1) و"التأمين في البلدان النامية: تقييم واستعراض للتطورات (1992-1989)" (UNCTAD/SDD/INS/2) و"التأمين في البلدان النامية: خصخصة مؤسسات التأمين وتحرير أسواق التأمين" (UNCTAD/SDD/INS/3) وبما أن النظر في برنامج العمل واعتماده كان البند الوحيد في جدول أعمال اللجنة الدائمة فإنها لم تستطع مناقشة الدراسات. وحينذاك طلب إلى الأمانة أن تستكمل الدراسات لتقديمها ومناقشتها في الدورة الثانية بشأن التأمين. ونظراً إلى اتساع نطاق الأنشطة المقترحة في جدول الأعمال المؤقت المعتمد للجنة الدائمة في دورتها الثانية، وإلى الالتزام بالتقيد الصارم بتعليمات الجمعية العامة بخصوص تقييد الوثائق وضبطها فإن هذا التقرير المرحلي يرمي إلى تقديم استعراض موجز

للانشطة التي اضطلعت بها الأمانة منذ شباط/فبراير ١٩٩٢ حسب الولاية المقررة في برنامج عمل اللجنة الدائمة، بالإضافة إلى الأنشطة التي لم ترد ضمن بند معين في جدول الأعمال. فالتقرير يوضح الأنشطة المستقبلية في إطار برنامج العمل المعتمد ويوصي بالإجراءات التي يتعين أن تتخذها اللجنة الدائمة.

٥. ويعدد برنامج عمل اللجنة الدائمة ثلاثة مجالات أساسية ينبغي التركيز عليها خلال فترة السنوات الأربع التي هي عمر اللجنة الدائمة، وال المجالات هي: تعزيز الشفافية وتعزيز قطاعات التأمين القادرة على المنافسة وتعزيز التعاون التقني وتنمية الموارد البشرية. ويرد في الصفحات التالية بيان موجز بالأعمال المضطلع بها في كل من المجالات الثلاثة. وقد اتبعت الأمانة في تنفيذها لبرنامج العمل التوجيهات المحددة في جدول الأعمال المؤقت المقرر للدورة الثانية للجنة.

الفصل الأول تعزيز الشفافية

- ١ في إطار البند "الف - تعزيز الشفافية" من برنامج العمل طلب الى اللجنة الدائمة أن تعد:

- مسحاً إحصائياً لعمليات التأمين وإعادة التأمين؛

- استعراضاً للتطورات في ميدان التأمين وإعادة التأمين.

١٠ المسح الإحصائي لعمليات التأمين وإعادة التأمين

- أعدت الأمانة في معالجة هذا الطلب وثيقة بعنوان "مسح احصائي لعمليات التأمين وإعادة التأمين في البلدان النامية في الفترة ١٩٨٢-١٩٩٠ (UNCTAD/SDD/INS/5)" والمقصود بها هو مساعدة البلدان النامية على تحسين تقييمها للأداء النسبي لأسواقها المحلية واعتمادها النسبي على الأسواق الخارجية، وتشجيع توثيق التعاون وتبادل الأعمال فيما بين البلدان النامية. ويستند المسح إلى البيانات التي جمعت من ردود ١٠١ بلد نام أجبت على استبيان كان يرسل سنوياً إلى ١٣١ بلداً ناماً. ويقدم المسح استقاءً للمعلومات الإحصائية المقدمة إلى الأمانة. ويصف القسم الأول من الوثيقة هيكل أسواق التأمين في البلدان النامية التي تم مسحها ويبين أن متوسط نصيب التأمين على الحياة والتأمين طويل الأجل من مجموع أعمال التأمين في البلدان النامية لا يزال أصغر منه في البلدان المتقدمة.

- ويحلل القسم الثاني من المسح الأهمية الاقتصادية لأسواق التأمين في البلدان النامية، فلم يتجاوز متوسط النسبة المئوية لمجموع أقساط التأمين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية التي خضعت للمسح ١,٦٤ في المائة مقابل ٧,٧٧ في المائة لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وثمة فروق أيضاً بين مختلف الأقاليم بل وداخل الأقاليم في البلدان النامية التي خضعت للمسح. وتبلغ نسبة الأقساط إلى الناتج المحلي الإجمالي ١,٤ في المائة في أفريقيا و ١,٨ في المائة في آسيا على التوالي بينما النسبة أعلى قليلاً في منطقة أمريكا اللاتينية والカリبي حيث تصل إلى ٢,٤ في المائة.

- ويعرض القسم الثالث من المسح لنسب الخسارة والمصروفات والاحتفاظ في أسواق التأمين على غير الحياة. وتتبادر هنا التكلفة تباعنا شاسعاً فيما بين البلدان التي خضعت للمسح. فمتوسط نسبة المصروفات في مجموع الأعمال غير الحياة في البلدان التي تم مسحها يصل إلى ٢٤,٥ في المائة. وجدت بالذكر أن ١٦ بلداً حظيت بمعدلات مصروفات تزيد عن ٢٥ في المائة وتعتبر عالية للغاية، بينما ظهرت في ٢١ بلداً نسب مصروفات متدهمة نسبياً إلى أقل من ١٥ في المائة في حين كانت في ٢٨ بلداً بين ٢٠

و ٢٠ في المائة ويمكن اعتبار هذه النسبة معقولة. ويتفاوت أداء الاكتتاب في مختلف أسواق التأمين تفاوتاً كبيراً، فهناك ٩ بلدان كانت نسب الخسارة في مجموع أعمال التأمين على غير الحياة تتجاوز ١٠٠ في المائة و ٢٣ بلداً كانت نسبة الخسارة بين ٧٥ في المائة و ١٠٠ في المائة ويمكن اعتبار ذلك نقطة تعادل. ومن الطريف أن ٤٥ بلداً حققت نسبة خسارة في مجموع الأعمال في غير التأمين على الحياة تقل عن ٥٠ في المائة وهو مستوى ينبغي أن تكون عنده أرباح الاكتتاب كبيرة.

-٥- ويتضمن المسح تذيلاً كبيراً يحتوي على المعلومات الاحصائية التي قدمت الى الأمانة حسب البلدان وحسب السنوات.

٤٠ استعراض التطورات في مجال التأمين وإعادة التأمين

-٦- بالنسبة للبند الثاني تحت عنوان تعزيز الشفافية اعدت الأمانة تقرير معلومات أساسية عنوانه "التأمين في البلدان النامية: تقييم واستعراض للتطورات (١٩٩٣-١٩٨٩) (UNCTAD/SDD/INS/2/Rev.1)". ويشمل التقرير التطورات بعد النصف الثاني من عام ١٩٨٨ وحتى نهاية عام ١٩٩٣. واستناداً الى البيانات التي وردت الى أمانة الأونكتاد من حكومات البلدان النامية بناءً على طلب الأمين العام للأونكتاد، واستناداً الى المعلومات المستقاة من الورقات التي قدمت في مؤتمرات واجتماعات دولية عن التأمين والى معلومات مستمدّة من الجرائد والدوريات التجارية، يقدم هذا التقرير تقييماً لأسواق التأمين في البلدان النامية مع الاشارة بوجه خاص الى المشاكل التي تواجهها، ودراسة عامة للتطورات التي حدثت خلال الفترة قيد الاستعراض. ويتناول الفصل الأول من التقرير أداءً أسواق التأمين وتطورها الهيكلي. أما الفصل الثاني فيتناول أنظمة التأمين والاشراف عليه. وتستعرض الفصول الثالث و الرابع والخامس والسادس والسابع على التوالي الأنواع المحددة من التأمين على الحياة وعلى السيارات والحريق والتأمين البحري والنقل وائتمانات التصدير والمخاطر السياسية وأنواعاً أخرى من التأمين. ويناقش الفصل الثامن من التقرير أسواق التأمين اللإقليمي والأسيير. ويبحث الفصل التاسع من التقرير في القضية الهامة المتعلقة بالتأمين ضد الكوارث الطبيعية؛ بينما يتناول الفصل العاشر إعادة التأمين بالنسبة للبلدان النامية ويتناول الفصل الحادي عشر التعاون الدولي في شؤون التأمين.

الفصل الثاني

تعزيز قطاعات التأمين القادرة على المنافسة

-٧ يعدد برنامج العمل في إطار البند "باء - تعزيز قطاعات التأمين القادرة على المنافسة" عدداً من اهتمامات محددة يطلب البحث في مجالها. ويرد أدناه وصف عام للوثائق التي أعدتها الأمانة في هذا الصدد:

**١٠ استعراض مجالات الاهتمام فيما يتعلق بتشريعات التأمين وأنظمته والاشراف عليه (البند
باء - ١(أ) من برنامج العمل)**

-٨ لتناول هذا البند أعدت الأمانة مذكرة معلومات أساسية عنوانها: "قضايا أنظمة التأمين والاشراف عليه ذات الصلة بالبلدان النامية" (UNCTAD/SDD/INS/6). والغرض من المذكرة هو استرئاع الانتباه إلى أهمية الأنظمة والاشراف في قطاع التأمين.

-٩ وتكسب هذه القضية أهمية كبيرة مع اللجوء إلى سياسات الخصخصة والتحرير في كثير من البلدان النامية. فما لم توجد قواعد واضحة لا لبس فيها وإشراف فعال على تطبيقها تنشأ المخاطر من ألا تتحقق الفوائد المتوقعة من الخصخصة والتحرير. فينبعي تلafi قصور السوق وظهور مؤسسات تأمين ضعيفة الضمانات، وذلك بتفعيل الأنظمة والاشراف. وينبغي أن يصاحب برامج الخصخصة وأو التحرير قواعد ملائمة ومؤسسات تكفل تطبيقها.

-١٠ كذلك فالبلدان التي بها أسواق تأمين قادرة على المنافسة قد تزيد إصلاح وتحسين إجراءات التنظيم والاشراف لديها لزيادة كفاءة السوق. وتعد الأنظمة والاشراف في مجال التأمين عناصر دينامية للسياسة الاقتصادية يتغير تكييفها باستمرار لتلائم المتطلبات والمفاهيم والاحتياجات الاقتصادية. والواقع أن تشريعات التأمين وضوابطه موضع دراسة وإعادة نظر في كثير من البلدان التي تتوازن وجود أنواع مختلفة من الهياكل التأمينية. بل إن هذا هو الذي يحدث في البلدان التي تتمتع بأنظمة للاشراف متقدمة نسبياً، ومنها مثلا الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. فالتطورات التي حدثت في هذه البلدان يمكن أن توسع نظرة البلدان النامية التي تحظى بتحسين إجراءاتها التنظيمية.

-١١ وفي البداية تستعرض المذكرة الأسباب الداعية إلى وجود أنظمة للتأمين والاشراف عليه، وتشرح السبب في أن كثيراً من البلدان النامية تستفيد من تغيير وأو تعزيز نظم الاشراف لديها. ثم تبرز المجالات الحرجة لضبط التأمين والاشراف عليه وتناقش المبادئ والتوجيهات العامة التي شكلت السياسات في هذا الميدان. وأخيراً تصف الواجبات التي ينبغي لأي سلطة إشرافية أن تؤديها وطريقة ذلك.

١٢- وتتوفر المذكورة الأساس لإجراء استعراض شامل يُعد للدورة القادمة التي تعقدها اللجنة الدائمة بشأن التأمين. وينبغي للجنة أن تتناول من قضاياها أنظمة التأمين والاشراف عليه ما يتسم بأهمية حرجة في سياق زيادة التطور وأو التحول الهيكلـي لـأسواق التأمين في البلدان النامية.

١٣- وتفرد هذه المجالات وتحل مشاكلها على أساس استبيان ومواضيع نقاش جارية في الجرائد الأدبية والتجارية؛ حيث يطلب إلى السلطات الحكومية المعنية وصناعة التأمين أن تسمم بتقييماتها وتعليقاتها وأن توفر سجلاً بخبراتها وتنبيح التفاصيل التقنية، وتعرض أمثلة المبادرات الحكومية والتوصيات ومشاريع القوانين المنبثقة عن الصناعة ورابطاتها المهنية والتشريعات ذات الصلة التي تسن ويجرى التعليق عليها. ويكون الهدف من هذا العمل هو زيادة الشفافية في ذلك الميدان المعقد، ميدان أنظمة التأمين والاشراف عليه والتمهيد للتوصل إلى توافق آراء حول دور أطر ومؤسسات أنظمة التأمين والاشراف عليه وواجباتها وسلطاتها. وهذا يسهم في نهاية المطاف في زيادة التعاون فيما بين البلدان النامية في هذه الميدانين ويعزز زيادة التنسيق والمواءمة في تشريعات التأمين والاشراف عليه وهو ما يفيد التجارة الدولية في مجال التأمين.

١٤- الخصخصة والتحرير في مجال التأمين (البند باء - ا(ب) من برنامج العمل)

١٤- فيما يتعلق بهذه القضية فإنه يُعرض على هذه الدورة تقرير المعلومات الأساسية المستكمل وعنوانه "التأمين في البلدان النامية: خصخصة مؤسسات التأمين وتحرير أسواق التأمين" (UNCTAD/SDD/INS/3/Rev.1).

١٥- ويوضح التقرير في جزئه الأول عن الخصخصة أن الخصخصة في قطاع التأمين ليست بالضرورة مواجهة لنقص ربحية المؤسسة بل تأتي انعكاساً لعدم الرضى عن كفاءة المؤسسة. ومن المشاكل التي تشير لها خصخصة التأمين نقص الأموال الخاصة المحلية اللازمة لشراء شركات التأمين العامة القائمة، وعدم وجود أسواق مالية ذات كفاءة. وأحياناً يكون اللجوء إلى رأس المال الأجنبي مرفوضاً حين يتضرر أن تكون لقطاع التأمين أهمية استراتيجية للبلد. فلو سمح بدخول رأس المال الأجنبي في صناعة التأمين فإن كثيراً من البلدان النامية تضمن لا تكون له أغلبية مؤثرة. ومن المشاكل الأخرى ما ينشأ عن العلاقة المعتقدة بين هيكل السوق واشكال الملكية وتأثير ذلك على الكفاءة الإدارية.

١٦- وتشير خصخصة احتكارات التأمين العامة الكبيرة مشاكل صعبة بوجه خاص. وهذا هو الحال بالتحديد فيما يتعلق بالمؤسسات العامة للتأمين التي تعتمد بشدة على الاستنادات الإجبارية. وقد لا تستطيع البقاء دون هذه الاستنادات بينما لا يتمشى استمرار هذه الميزة مع النظام السوقي، لأنها تمنح ميزات لا مبرر لها لفئة من المستثمرين دون غيرها. وبختصر التقرير إلى أنه لو كان الحكم على الخصخصة بالغ الصعوبة أو

غير مرغوب فيه فقد يمثل الرد في "اتباع الاسلوب التجاري" فهو أيضا قد يعني الشركات للشخصية فيما بعد.

١٧ - ويتناول القسم الخاص بالتحرير الآفاق المتاحة للبلدان النامية من فتح أسواق التأمين في البلدان المتقدمة وفتح أسواق التأمين لديها أمام المؤمنين الأجانب. وفيما يتعلق بفتح أسواق التأمين في البلدان المتقدمة فال்தقرير يقدم تحليلاً لتوقعات المؤمنين من البلدان النامية بالنسبة للتجارة عبر الحدود وتجارة المؤسسات. ونظراً إلى أن تقديم الموارد والاحتياجات إلى عامل المدخلات من التأمين لا تتيح لهذه البلدان ميزة تنافسية ظاهرية فال்தقرير يخلص إلى أنها، فيما يتعلق بالتجارة عبر الحدود، لا تستطيع أن تتوقع إلا القليل من الفوائد أو لا تتوقع فوائد على الاطلاق من فتح البلدان المتقدمة لأسواقها. وبالنسبة إلى تجارة المؤسسات فالوسيلة المالية اللازمة لفتح وتشغيل شركات تأمين أو فروع خارجية تابعة لها قد تكون مانعة. فالاحتياجات إلى رأس المال وأو القدرة على الوفاء بالديون المطلوبة في البلدان المتقدمة تعتبر في العادة عالية من وجهة نظر مؤسسات التأمين في البلدان النامية. ويضاف إلى هذا أنه ليس من المنطق انتظار أن تستطيع الشركات في البلدان النامية التغلب على المنافسة العديدة من شركات التأمين الراسخة العاملة في أراضيها والمرسملة جيداً.

١٨ - وكذلك لا يبدو في هذه المرحلة أن التنازلات الخاصة بالوصول إلى الأسواق من جانب البلدان المتقدمة تتيح احتمالات كبيرة لصناعة التأمين في أغلبية البلدان النامية. وبعد ذلك يتناول التقرير فتح أسواق التأمين بالبلدان النامية أمام المؤسسات الأجنبية. ويوضح أن هذه البلدان ليست وحدها التي بها تقييد للتجارة عبر الحدود. فمصالحتها في فتح أسواق التأمين لديها مقابل فوائد متبادلة مصلحة محدودة لأنها تجد صعوبة في استغلال هذه الفوائد. وفي الوقت نفسه فمخاوفها المتعلقة بقدرة الشركات المحلية على المنافسة الفعالة أمام مؤسسات التأمين الأجنبية الراسخة في أسواقها مخاوف لا يمكن استبعادها. ففي أسواق التأمين الصغيرة يكون من المرجح جداً أن تحتل المؤسسات الأجنبية التويبة وضعاً مهيمناً في السوق. وبالإضافة إلى هذا فثمة مهام ذات طابع اجتماعي ورفاهي لا تضطلع به بالضرورة مؤسسات التأمين الأجنبية. بيد أن المؤمن عليهم في البلدان النامية التي تفتح أسواقها قد يستمدون فوائد فورية من نطاق منتجات التأمين المعزز وربما من المزايا السعرية، وعلى الأقل في البداية، وهو ما يعكس محاولات مؤسسات التأمين الجديدة لكسب حصة في السوق.

١٩ - ويوصي التقرير بأن يستعرض قطاع التأمين في كل بلد ناماً وضعه التنافسي بعمق ويعرض النتائج التي يتوصل إليها على الحكومة للحلولة دون التضحية بمصالح هذا القطاع العام مقابل تنازلات قد تكون قيمتها الاقتصادية أقل أهمية. وبما أن فتح أسواق التأمين في هذه البلدان بسرعة وعنف يعرض للخطر بعض ما أحرزته مؤسسات التأمين المحلية من تقدم خلال العقود الأخيرة، فينصح هنا باتخاذ نوع حذر

ومتدرج. وينبغي أن ينصب التركيز على ضرورة تحسين وتعزيز أنظمة التأمين والاشراف عليه وأن يأتي ذلك مصاحباً لعمليات الخصخصة والتحرير حتى يتحقق النجاح. كما ينبع التشجيع على تعبئة التعاون التقني لهذه الغاية.

-٤٠ ولما كانت بلدان نامية كثيرة تمر بعملية اتخاذ تدابير لتنفيذ الخصخصة والتحرير في قطاع التأمين لديها فقد ترغب اللجنة الدائمة في أن تنظر في إمكانية عقد لقاء يستمر لثلاثة أيام قبل دورتها الثالثة من أجل تبادل الخبرات التي توصلت إليها حتى الآن. إذ يمكن لهذا أن يوفر التشجيع والتوجيه اللازم للبلدان التي تباطأت فيها عملية خصخصة التأمين وتحريره بسبب صعوبات لم تكن في حسبانها. وتأتي مساعدة الأمانة في ذلك عن طريق دراستها للموضوع والمواد الإضافية التي تجمعها بشأنه. ويمكن لأقسام أخرى بالأمانة أن تسهم بدخلات أخرى إذا اقتضى الأمر ذلك.

٣٠ قضايا إعادة التأمين في سياق التعاون الإقليمي (البند باء - اج) من برنامج العمل

-٤١ تمتناول هذه القضية في سياق تقرير المعلومات الأساسية "التأمين في البلدان النامية: تقييم واستعراض للتطورات (١٩٨٩-١٩٩٢) (Rev.1) (UNCTAD/SDD/INS/2) الذي كرست الأمانة فيه فصلاً للتعاون فيما بين البلدان النامية في مجال التأمين؛ كما أن الفصل الخاص بإعادة التأمين يتناول احتمالات زيادة التعاون بين الجنوب والجنوب.

-٤٢ وقد استهلت مبادرات لزيادة التعاون فيما بين البلدان النامية في مجال التأمين وإعادة التأمين في مرحلة مبكرة للغاية من تطور قطاعات التأمين الوطنية لديها. ومن العوامل التي حفزت هذا التعاون الرغبة في الإعراب عن تضامن العالم الثالث في ميدان التأمين وكذلك الإعراب عن الأسباب العملية من وراء هذه العوامل. ففي الجانب العملي تم التسليم بأنه لا يمكن في الغالب إدخال عدد كاف من المخاطر ذات الخصائص والانتشار الجغرافي المماثل، في نطاق القيود الحدودية الوطنية لأي بلد. كما تم إدراك أن التعاون يتيح للأعضاء وضعاً تفاوبياً أفضل عند التفاوض على الأخطار التي يتعرضون تحويلها للخارج لأن الأسواق الإقليمية تفتقر إلى الآن إلى القدرة على التعامل معها. ولو أضيفت إلى هذا الرغبة في تعزيز الاعتماد الجماعي على الذات بزيادة الاحتفاظ الإقليمي فإن هذه الاعتبارات هي التي أوحت بإنشاء شبكات رسمية للتعاون أوسع نطاقاً.

-٤٣ وهذه الأطر موجودة على المستوى الإقليمي والإقليمي ودون الإقليمي. ولكن كانت هناك ترتيبات تنظيمية للتعاون الإقليمي فثمة عدد من الآليات على هيئة مؤسسات أو تجمعات لإعادة التأمين تؤدي مهمتها في المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية.

-٤- وتلتقي هذه الآليات في اغلب الأحوال إسنادات اجبارية (أو أعمال محددة) من مؤسسات التأمين المباشر في البلدان الأعضاء. وتم إعادة إسناد قسم كبير من الأعمال المتلقاة بهذه الطريقة للشركات المسندة. ولما كان التنوع الناجم عن هذا في حافظ مؤسسات التأمين المباشر يؤدي الى استخدام أفضل للقدرات المتاحة فإن الاحتفاظ الكلي يزداد عادة في الأقلheim أو الفرع.

-٥- وبينما أحرز التعاون من خلال مؤسسات وتجمعات إعادة التأمين الإقليمية ودون الإقليمية تقدماً بصفة عامة وسار سيراً حسناً، لم تأت التوقعات الأولية بأنه سيزيد الاحتفاظ زيادة كبيرة بالشمار المرجوة. ويمكن إرجاع الأسباب إلى خضم العوامل الاقتصادية والسياسية والسيكولوجية والعملية. ومما يثير قلق شركات إعادة التأمين الإقليمية ودون الإقليمية ذلك الانخفاض الغالب في رؤوس الأموال والذي لا يتمشى في أحيان كثيرة مع الاحتمالات الكبيرة التي تتيحها الأسواق التي تمارس عملها فيها. فتجمعات ومؤسسات إعادة التأمين تتضرر من الصعوبات التي تواجهها في تسوية الأرصدة مع البلدان النامية بسبب أنظمة مراقبة الصرف. وتتفاقم الخسائر الناجمة عن التأخير في التسويات حين يحدث تخفيض في قيمة العملات.

-٦- ومن العوامل الأخرى مفاهيم الأمان بين مؤسسات التأمين ومؤسسات إعادة التأمين في البلدان النامية، وقد انخفض مستواها. وأدى هذا على سبيل المثال إلى أن يقيم الأعضاء تجمعات ذات نطاق محدود للغاية ولا يسندوا إليها سوى مقدير صغيرة من الأعمال. وقد حال هذا بدوره دون أن توفر التجمعات لأعضائها الخدمات المتوقعة والضمانات الإدارية اللازمة. ولأن التجمعات ومؤسسات إعادة التأمين لا تقدم حتى الآن المساعدة التقنية التي تقدمها بصورة تقليدية مؤسسات أجنبية كبيرة وكثيرة لإعادة التأمين وسماسرة لها إلى عملائهم فهذا يstem في أن النجاح هنا محدود. كذلك فالعمولات التي تعود بالعملات الصعبة عند الإسناد إلى السوق الدولية تثبط التعاون فيما بين البلدان النامية.

-٧- وبعد التبادل الثنائي لـأعمال إعادة التأمين بين مؤسسات إعادة التأمين في البلدان النامية شكلاً من أشكال التعاون التأميني العليء بالاحتمالات الهائلة. ولم يتلق هذا التبادل نوع الشهرة أو الدعم الرسمي الذي يتلقاه التبادل من خلال شركات أو تجمعات إعادة التأمين الإقليمية ودون الإقليمية التي بلغت بالفعل شأوا بعيداً في هذا الصدد. ففي إفريقيا وحدها ذكر أن جملة هذا التبادل بلغت ملايين الدولارات وتجاوزت المبالغ التي تحققها المبادرات الخاصة لنظام المؤسسات.

-٨- ورغم الامكانيات فقليلة هي الترتيبات التي اتخذت لتشجيع التبادلات تحديداً. ولعل من المعنى أن تتوافر فرص للمواجهة بين مؤسسات إعادة التأمين إما عن طريق تنظيم اجتماعات سنوية للتبادل بين هذه المؤسسات على أساس إقليمي أو دون إقليمي وإما بتخصيص قدر معين من الوقت في سياق المؤتمرات والاجتماعات التي ترتبتها سنوياً حرفة التأمين في البلدان النامية. ومن بين النقاط الهامة لهذه المواجهات

بين مؤسسات إعادة التأمين أنها تزود الشركات المشاركة فيها بفرصة للحصول على المعلومات عن صورة الأعمال بالنسبة لمؤسسات إعادة تأمين في بلدان نامية أخرى، وعلى أساسها تستطيع إقامة علاقاتها التجارية بينما يصبح اختيار الشركاء في الوقت نفسه طوعياً تماماً. ويمكن لتنظيم هذه المجتمعات أو المناسبات لتداول إعادة التأمين أن يكمل على نحو منفرد الترتيبات الحالية الأكثر رسمية وتكون له ميزة عدم التعرض لنوع الادارة والنفقات الأخرى اللازمة لتسهيل تنظيمات وقورة.

-٤٩- وقد ترغب اللجنة في تقديم توجيهات تتعلق بالطابع المحدد لأى أعمال أخرى يتحمل طلبها في إطار هذا البند من برنامج العمل.

٤- تداول الخبرات بشأن التأمين الائتماني (البند باء - ١(د) من برنامج العمل)

-٥٠- لم يكن من الممكن في ظل ضيق الموارد ومحدودية توافر الأدلة الوثائقية أن يعد تقرير عن هذه القضية يصلح لأن يكون أساساً لتبادل الخبرات بشأن التأمين الائتماني. وقد تقدم اللجنة الدائمة بتوجيهات بالنسبة لمستقبل عملها في هذا الميدان. وعلى سبيل المثال، فهي قد تقترح على الحكومات أن تزود الأمانة بتفاصيل عن خبراتها الوطنية في هذا المجال وأن تبلغ الأمانة واللجنة بالمبادرات التي تتخذ لتسهيل التعاون بين مؤسسات الائتمان والتأمين لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٥- الآليات البديلة لتلبية احتياجات التأمين وإعادة التأمين المتعلقة بالكوارث والأضرار البيئية والمخاطر الجسيمة ولا سيما في أوقات انخفاض القدرة على إعادة التأمين (البند باء - ٢ من برنامج العمل)

-٥١- لبحث هذا البند أعدت الأمانة وثيقة بعنوان "الآليات البديلة لتلبية احتياجات التأمين وإعادة التأمين فيما يتعلق بالكوارث والأضرار البيئية والمخاطر الجسيمة في البلدان النامية" (TD/B/CN.4/32). ويبحث التقرير في القضايا التي تواجهها البلدان النامية الراغبة في تنفيذ برامج للتأمين والحماية المالية والسيطرة على المخاطر بحيث تشمل الكوارث والأضرار البيئية والمخاطر الجسيمة.

-٥٢- وقد شاء عن الزيادة في عدد وشدة الكوارث الطبيعية عجز مؤسسات التأمين عن مواصلة التأمين ضد هذه الأخطار بالأسعار السابقة. وما تكبدهه مؤسسات التأمين من خسائر فادحة نتيجة أخطار مثل العواصف والفيضانات والزلزال، وما يحتمل من ارتفاع كبير في أسعار التغطية، جعل من التأمين ضد الكوارث الشغل الشاغل للمؤمن عليهم ولواضعي السياسات الحكومية ولصناعة التأمين في شتى أنحاء العالم.

-٥٣- ويلقي التقرير نظرة أساسية نافية على ميكانيكية تحديد الخيارات المتاحة ويبحث في كيفية عمل بداول التأمين التقليدي المستنبط مؤخراً، كما ينظر في القيمة الحالية والمستقبلة لهذه البداول بالنسبة للبلدان

النامية. ويسترجي التقرير الانتباه الى أن التأمين ضد الكوارث بالأسلوب التقليدي أو باستخدام "الآليات البديلة" المستنبطة حديثا يتطلب عموما زيادة في رأس المال وفي الملاعة عما هو الحال بالنسبة للمخاطر التأمينية اليومية. وقد يعجز قطاع التأمين في كثير من البلدان النامية، بل واقتصادات هذه البلدان عن تحمل أخطار الكوارث الكبيرة؛ وتتضمن الدراسة وصفاً لمنهجية مقتربة لمساعدة البلدان النامية على تقييم قدراتها الفردية في هذا الصدد. وسيختضن الأمر إجراء المزيد من التحصي بالنسبة لأقطار محددة لمعرفة قدرتها على تحمل التأمين الذي تقدمه الأسواق الدولية زيادة على الحدود التي تستطيع تحملها بذاتها. ومن شأن هذا أن يعين هذه البلدان على تأكيد مستويات الخسارة التي تتجاوز الزيادة فيها الموارد المالية لترتيبات التأمين التجاري العادي ضد الكوارث والخسائر الفادحة.

-٢٤- واستطاع التقرير أن يطلب الى مؤسسات التأمين وإعادة التأمين الدولية الرئيسية ومؤسسات التأمين في "الأسواق البديلة" وسماسرة التأمين وإعادة التأمين الدوليين الرئيسيين أن يبينوا ما إذا كان للانكماش في القدرة العالمية تأثير خطير على توافر التأمين ضد الكوارث في البلدان النامية. وقد وجد أن أي نقص في القدرة إنما يكون في المستويات العليا من البرامج العالمية التي بها حدود للتعويض أعلى كثيراً من الحدود التي تطلبها مؤسسات التأمين من البلدان النامية. ويبدو أن من المشاكل الرئيسية في هذا الصدد ضمان ان توفر تغطية الكوارث في البلدان النامية وأن يعيها طالبو التأمين.

-٢٥- ولا يدعى التقرير تقديم حل شامل لهذه المشاكل بل يقترح منهجية عامة يستطيع أي بلد بمقتضاها أن يستفيد الى أقصى حد من قدرته التجارية على تحمل أخطار الكوارث. ويتعين بالضرورة أن تعدد البرامج لكل بلد أو اقليم على حدة إعداداً خاصاً يلائم احتمالات تعرضه للخطر وقدراته المالية.

-٢٦- وينبغي استكمال التقرير بمزيد من البحث بشأن الحالة في البلدان النامية بلداً بلداً فيما يتعلق بحماية التأمين ضد الكوارث. ويبدو أن حالة البلدان النامية الجزرية التي أعرب فيها بحدة خاصة عن القلق بشأن الحماية، بما فيها الحماية المالية ضد الكوارث الطبيعية، تستحق اهتماماً خاصاً، ويبدو أن هناك مبرراً لتركيز البحوث مبدئياً على النظر بمزيد من الدقة في التأمين ضد الكوارث بما فيه التأمين ضد الكوارث الطبيعية، وهو مجال إشكالي يتزايد النظر اليه في سياق التكهن بامكانية تغير المناخ.

-٢٧- ولئن كانت العلل البيئية تمثل قلتا متصاعداً في كثير من البلدان النامية فالقليل من هذه البلدان هو الذي لديه تشريعات في هذه المرحلة، أو الذي يستطيع تنفيذ تشريعات، الأمر الذي يجعل الكيانات الاقتصادية شديدة التعرض للأضرار البيئية التي تسببها هذه العلل. ومن ثم لم تصل مشكلة توفير التغطية التأمينية المرضية لهذه المسؤولية الى درجة الحدة في عدد كبير من البلدان النامية. بيد أنه لا يكاد أحد يشك في أن صناعة التأمين في البلدان النامية ينبغي أن تتهيأ لمعالجة هذه القضايا في المستقبل القريب.

-٢٨- وبالنسبة للقضية الحرجة حالياً وهي الحماية من أخطار الكوارث فسيلزم إجراء بحث منفصل للتأكد من مدى التعرض لهذا الخطر في البلدان النامية ومن مدى رغبة مؤسسات التأمين المحلية في توفير التغطية لهذه الأخطار، ومن قدرة صناعة التأمين المحلية والاقتصادات الوطنية على تحمل هذه الكوارث مالياً، ومن قدرة الوكاء الاقتصادي بين على دفع أقساط التأمين ضد الكوارث.

-٢٩- وأساس دراسة المتابعة هو استبيان يرسل إلى جميع البلدان النامية؛ وتشمل المعلومات المطلوبة ملخصاً للكوارث الطبيعية التي يتعرض لها البلد وبيانات عن توافر وحدة هذه الحوادث ومجموع الأضرار المتكبدة ونسبة الأضرار المؤمن عليها. كذلك تطلب معلومات عن مدى التغطية التي تقدمها مؤسسات التأمين لأخطار الكوارث، ورسملة أسواق التأمين المحلية وقدرتها القصوى المرجحة. وبحسب مدى توافر هذه المعلومات يمكن استخدام البيانات الاقتصادية الوطنية في تقدير الحد الأقصى النظري الذي يستطيع كل بلد أن يدفعه من موجوداته الوطنية لتحمل أخطار الكوارث. كذلك يمكن تقييم قدرة مؤسسات التأمين المحلية على تحمل الأضرار الناجمة عن الكوارث وحجم قطاع التأمين في كل بلد بالنسبة إلى الاقتصاد ككل حتى يمكن تقييم امكانات البلد لتطوير قطاع تأمين برأس مال محلي أكبر وتقييم القدرة على تقبل المزيد من الأخطار.

-٤٠- وبقدر عمق البيانات المقدمة يمكن إجراء تقدير للقيم المعرضة في كل بلد على حدة لكوراث محتملة وللتغيرات المحلية على التأمين ضد هذه الأخطار. ويمكن أن يكشف هذا عن مدى عدم تحمل هذه الكوارث محلياً وعن الاحتياجات المحتملة للتغطية الإضافية لهذه الكوارث من المؤسسات الدولية للتأمين وإعادة التأمين. وقد تمكن هذه الممارسة كذلك من إجراء تقدير للحاجة المحتملة إلى الدعم الدولي في حالة وقوع كوارث هامة، كما يمكن أن تكشف عن أن قدرة البلد على دفع أقساط التأمين ضد الكوارث تقل عن المبالغ اللازمة للتغطية تعرضها. وتساعد نتائج هذه الأعمال في إقامة أو هيكلة أي آليات في المستقبل، مثل التجمعيات أو الترتيبات التعاوية مع الحكومات لمواجهة التأمين ضد أخطار الكوارث.

-٤١- ومن المسلم به الآن على نطاق متزايد أن قطاع التأمين لا يستطيع وحده تحمل مخاطر الحماية من الكوارث ولكنه يحتاج إلى دعم الحكومات سواء في قدرة الحكومات على سن التشريعات ووضع المعايير لدارة الأخطار أو بوصفها الملاذ الأخير لمؤسسات التأمين. وتتحول الحكومات من جانبها وبصورة متزايدة إلى صناعة التأمين في سعيها لاكتشاف السبل لحماية الأصول الوطنية من الكوارث الطبيعية إذ أن مؤسسات التأمين قد جمعت معلومات كثيرة عن وقوع هذه الكوارث وترامت لديها الخبرات في مجال التعامل مع الخسائر الناجمة عن الكوارث. ومن المرجح أن تتطلب أي حلول فعالة في هذا المجال تعاوناً بين الحكومات وصناعة التأمين، وقد يأتي هذا بدعم من الجهات المانحة الوطنية والدولية.

٤٢. وسوف تتيح الدورة الثانية للجنة الدائمة أول فرصة لمناقشة هذا الحشد من المشاكل واستهلال البحث عن الحلول التي ينبغي أن تشمل قطاع التأمين والإدارات الحكومية في البلدان النامية.

٦١. توسيع قطاع التأمين الزراعي والريفي (البند باء٤ من برنامج العمل)

٤٣. لتناول هذا البند أعدت الأمانة وثيقة دورة بعنوان "قضايا التأمين الزراعي في البلدان النامية" (TD/B/CN.4/30).

٤٤. وقد روعيت في الوثيقة توصيات واستنتاجات فريق الخبراء المعنى بالتأمين الزراعي في البلدان النامية في اجتماعه الذي عقده الأمين العام للأونكتاد في أوائل عام ١٩٩٣. وللابلاغ على مزيد من التفاصيل عن القضايا المحددة المتعلقة باستحداث وتنفيذ التغطية التأمينية في المجال الزراعي يمكن أن يرجع القراء إلى الدراسة الأساسية الشاملة "التأمين الزراعي في البلدان النامية" (UNCTAD/SDD/INS/1/Rev.1) وهي تنقىح الدراسة المقدمة في الدورة الأولى للجنة عن التأمين والتي تؤيد وتكمel الوثيقة المقدمة للدورة الحالية.

٤٥. وتوضح وثيقة الدورة أن التأمين في البلدان النامية يغطي عادة الأخطار في المناطق الحضرية وفي قطاع الانتاج العصري. وتجادل بأنه لو أرادت مؤسسات التأمين أن توسيع أسواقها الصغيرة وتحقق غطاءً أفضل للأخطار فيلزم أن تتحرك في داخل المناطق التي تتفذ فيها الأنشطة الانتاجية المحلية والتي يعيش فيها معظم الناس ويعملون. فالكثير من وحدات الانتاج الزراعي يكون صغيراً أو متوسط الحجم تتولد عنه أخطار أقل تعقداً من الناحية التكنولوجية ويمكن مواجهتها بالخبرات المتوافرة محلياً بقدر أقل من الصعوبة. وهذا يساعد مؤسسات التأمين على إنشاء حواجز أكثر توازناً مما يتطلب من اعتمادها الشديد على إعادة التأمين الخارجية ويساعدها على الاحتفاظ بقدر أكبر من الأقساط. ولذا فالزراعة وهي قطاع اقتصادي هام في كثير من البلدان النامية تستحق اهتماماً أشد من جانب مؤسسات التأمين الباحثة عن أعمال قابلة للنمو.

٤٦. وتقترح الوثيقة أن تلتفت مؤسسات التأمين أولاً إلى القطاعات الفرعية التجارية والمتخصصة في المجال الزراعي وهي التي توفر كثيراً من الفرص لعمليات التأمين القابلة للنمو تجاريًا. أما بالنسبة لمخططات التأمين الموضوعة لأغلبية صغار المزارعين وأو من يكون منهم مزارع كناف فإن تطبيق مخططات عملية يتطلب مزيداً من الاستثمارات الإدارية وتعاوناً مع الحكومات لاحتمال توفير بعض عناصر الدعم. ثم تلخص الوثيقة القضايا المتعلقة بالتأمين على المحاصيل والماشية.

٤٧. وترى الوثيقة أن مؤسسات التأمين تستطيع بمجرد حصولها على موطن قدم في المناطق الريفية عن طريق التأمين على الماشية أو المحاصيل أو تربية الطيور أو تربية الماشيات أن تدخل إلى الريف بخطوط تأمين أخرى متنوعة سواءً أكانت منتجات تأمينية تقليدية تم تسيطيتها وتكبيتها فيما تلائم المناطق

الريفية، أم سياسات جديدة تم استنباطها لتلبية احتياجات محددة للسكان الريفيين. وفي المقابل تستطيع مؤسسات التأمين أن تسوق أولا خطوط التأمين التقليدية ثم تضيف إليها خدمات محددة للمنتجين الزراعيين.

٤٨- وتسنرعي الوثيقة الانتباه الى الفرض المتاحة لأن ترتبط مؤسسات التأمين مع شركاء آخرين لهم نشاط في المناطق الريفية ولا سيما عن طريق ربط التأمين بمخططات الانتeman الريفي. ثم تبرز إسهام برامج التأمين الفعالة الذي يمكن أن يقدم في سياق استراتيجيات التنمية الزراعية، والذي يكون مثلاً عن طريق التشجيع على زيادة التدفقات المالية إلى المناطق الريفية وزيادة الانتاجية الزراعية ودعم الجهد الرامي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأغذية. وترى الوثيقة أن تعنى مؤسسات التأمين في البلدان النامية المساعدة الحكومية للنهوض بالتأمين الزراعي والريفي وأن تسعى إلى الارتباط بمخططات التنمية الزراعية التي ترعاها وكالات دولية وحكومات مانحة.

٤٩- وينبغي لأي دراسة للمتابعة، في ضوء الفرض الطويلة الأجل التي يوفرها التأمين الزراعي أن تنظر بمزيد من العناية في الخبرة التي اكتسبتها البلدان النامية حتى الآن في هذا الميدان. وفي هذا السياق ينبغي ألا ينصب التركيز على تحليل مخططات التأمين العام الكبيرة المدعومة بل على السياسات المبتكرة والقابلة للنمو التي تستنبطها مؤسسات التأمين لسكانها الريفيين ولكيانات الانتاج الزراعي. وفي هذا السياق فإن قضايا التأمين على الماشية وتربية الماشيات تستحق اهتماماً خاصاً. ومن الممكن أن توفر الخبرات المكتسبة حتى الآن في البلدان النامية إلى جانب خبرات البلدان المتقدمة توجيهات لمؤسسات التأمين في البلدان النامية الراغبة في التوسيع في المناطق الريفية.

الفصل الثالث

تعزيز التعاون التقني وتنمية الموارد البشرية

٥٠- فيما يتعلق بالبند "جيم - تعزيز التعاون التقني وتنمية الموارد البشرية" من برنامج العمل، فقد وافصلت الأمانة تقديم الدعم والمشورة والتدريب إلى عدد من البلدان النامية بقصد تنمية وتعزيز قطاع التأمين لديها.

١٠ المشاريع الإقليمية

٥١- وضع المشروع المدعوم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبلدان الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا نصب عينيه تحسين الخبرات التي تناه للموظفين الإشرافيين من منصوصي التأمين التابعين لهذه الرابطة في عدد من المجالات التقنية. وقد أسمى المشروع في النهوض بالتعاون، بتوفيره للتدريب الموحد في مجال الإشراف على التأمين. فنظمت حلقات دراسية في عام ١٩٩٢ وحلقة في عام ١٩٩٣. أما المجالات التي غطتها هذه الحلقات فقد شملت "الاحتياط للخسائر" و"تقنيات تعيين وتدريب وتقييم الموظفين التنظيميين والاحتفاظ بهم". وكانت هذه الحلقات الأنشطة الأخيرة لهذا المشروع.

٥٢- وفيما يتعلق بمشروع ممول من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأفريقيا من غاياته الرئيسية تشجيع زيادة التعاون فيما بين مؤسسات التأمين الأفريقية بهدف زيادة الاحتفاظ الأفريقي وتعزيز الاعتماد الجماعي على الذات في مجال التأمين، فقد نظم في عام ١٩٩٢ اجتماع ثالث لتبادل إعادة التأمين، كان الغرض منه إتاحة الفرصة أمام مؤسسات إعادة التأمين الأفريقية لمناقشة عملياتها في مجال إعادة التأمين وتبادل الأعمال الفعلية قبل إدخالها إلى أسواق إعادة التأمين الدولية. وشارك في الاجتماع معظم المهنيين الأفريقيين في مجال التأمين وإعادة التأمين الذين لديهم عمليات لإعادة التأمين. وكان هذا آخر نشاط في إطار المشروع الإقليمي.

١١ المشاريع الوطنية

٥٣- يستهدف أحد المشاريع الجارية وهو يمول من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تعزيز القدرات التدريبية في أكاديمية التأمين في بنغلاديش وذلك بتحسين القدرات التدريبية وتنقيح وتحديث المناهج الدراسية ورفع مستوى مؤهلات العاملين بالأكاديمية وإدارتها. خلال عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣ قدّمت الخدمات الاستشارية وطلبت المعدات بما يتفق وأنشطة المشروع. وستتألف المرحلة التالية من المشروع من تطبيق المناهج الجديدة وتدريب المدربين بالأكاديمية وتوفير المزيد من المعدات وتنظيم دورات تدريبية طويلة الأجل لعدد من مواطني بنغلاديش في مجال العلوم الاكتوارية.

-٥٤ وفي إطار مشروع لنظام الالتزام والدفع ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خاص جيبوتي أرسلت بعثة ميدانية وأعد تقرير في عام ١٩٩٢ يتضمن إسداء المشورة إلى حكومة جيبوتي بشأن الأمور القانونية والهيكلية والتعليمية في ميدان التأمين.

-٥٥ وانتهى العمل في نهاية عام ١٩٩٢ في مشروع ممول من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لكونيا استهدف المساعدة في صياغة قانون جديد للتأمين وإنشاء إدارة للتأمين.

-٥٦ ونظمت برامج تدريبية وأرسل فريق خبراء ميداني خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ في إطار مشروع ممول من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمديف. وكان الهدف العاجل منه هو تحسين الخبرات المتاحة لشركة التأمين المتحدة في مديف وهي شركة تأمين خاصة لحكومة جمهورية مديف.

-٥٧ واستهدف مشروع لミانمار ممول من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأسود في إعادة تنظيم مؤسسة تأمين ميانمار المملوكة للدولة وهذا على وجه الخصوص بزيادة الخبرات الفنية لموظفيها وزيادة قدراتها على خدمة احتياجات اقتصاد ميانمار. وفي إطار هذا المشروع شارك موظفو التأمين في ميانمار في برامج محددة طويلة الأجل في مختلف البلدان اشتملت على دورات وتدريب أثناء العمل خلال عام ١٩٩٣. وفي أعقاب قرار مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٦/٩٢ بتنفيذ البرنامج التجريخي الخامس من موارد الدورة الرابعة وبإيلاه أولوية عالية للمشاريع التي يرجح أن تكون لها آثار أكبر على مستوى القاعدة الشعبية، لم يكن من المستطاع استمرار المشروع مع التخفيض الكبير في الميزانية الكلية. وترتب على هذا أن كانت برامج التدريب التي نظمت خلال عام ١٩٩٣ آخر الأنشطة لهذا المشروع.

-٥٨ وفي إطار برنامج لعمان ممول من حكومة سلطنة عمان أعد الأونكتاد في عام ١٩٩٢ تقريراً عن جدو إنشاء شركة محلية لإعادة التأمين في سلطنة عمان، واستكمل التقرير في عام ١٩٩٢.

٣- الأنشطة المستقبلية في ميدان التعاون التقني

-٥٩ تلقت الأمانة عدداً من طلبات المساعدة المتعلقة بأنشطة التأمين ولم يمكن البت في هذه الطلبات حتى الآن بسبب المشاكل في التمويل. وتتصل هذه الطلبات بالدعم والمشورة في مجال اصلاحات عملية الشخصية، وتنمية الموارد البشرية للموظفين المهنيين في الصناعة والهيئات الإشرافية، ووضع نظم للتأمين الزراعي.

-٦٠ وكان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهو المصدر الرئيسي لتمويل المشاريع المتعلقة بالتأمين قد اضطر إلى تخفيض موارده العامة، وخاصة ما يتصل منها بالبرامج المشتركة بين الأقطار. وفضلاً عن هذا

فاهتمام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتزايد في مجال "التنمية البشرية المستدامة" التي فهمت على أنها تشمل التخفيف من حدة الفقر، وحماية البيئة، وإيجاد الوظائف، وتعزيز دور المرأة - وهي جوانب لا تتصل عن قريب بمحال مثل التأمين.

٦١- وعلى هذا فبرنامج التعاون التقني في الأونكتاد في مجال التأمين لا يستطيع أن يستمر بمستوياته المتواضعة الحالية إلا إذا رصدت الجهات المانحة الثانية على الصعيدين القطري والمشترك بين الأقطار اعتمادات لهذا الغرض. وهذه هي الطريقة المحسوسة لبيان الرأي القائل بأن الاستثمار في التأمين يحقق عوائد هامة للاقتصاد تشمل بصورة غير مباشرة أفتر قطاعات السكان.

- - - - -